بسم الله الرحمن الرحيم

((!ضعف الدولار.. إنقاذ أم إنهيار؟))

:الحمد لله وبعد
تتوالى علينا الأخبار الاقتصادية بضعف الدولار، وزيادة ضعفه يوماً بعد يوم في مجال سعري ترددي محدد، حتى وصلت قيمة الأوقية من الذهب إلى قريب من 1200 دولاراً لأول مرة، والذي دعاني لكتابة هذه السطور أن البعض منا قد يظن أن ضعف الدولار هو دلالة على قرب انهياره أو على ضعف الاقتصاد الأمريكي خصوصاً بعد اللجوء غير العادي للمعدن الثمين -الذهب- من قبل المستثمرين كملاذ آمن، وإن كنت لا أختلف مع الكثير منا أن الاقتصاد الأمريكي يواجه تحديات كبيرة وخطيرة، إلا أن ضعف الدولار وترددات السعرية قد لا يأتي بالضرورة كدلالة على التحديات التي يواجهها الاقتصاد، كما أن هناك فرقاً بين ضعف العملة، وبين انهيارها.

والحقيقة أن ضعف الدولار في هذا المجال السعري هو لصالح الاقتصاد الأمريكي وليس ضده! وقد يتسائل البعض كيف ذلك؟!

:أقول وبالله التوفيق

أن الحقيقة التي قد يستشفها البعض وتتبين له بوضوح عندنا يقرأون الأخبار الاقتصادية ويرون فيها قلق الدول الصناعية المصدرة في أوروبا وآسيا من ضعف الدولار، بل وتدخل بعضهم لخفض عملاتهم المحلية مقابل الدولار لـ "حماية الصادرات"!! أن انخفاض قيمة الدولار لا تخدم إلا الاقتصاد الأمريكي ولا تضر سوى الدول الصناعية المصدرة.

وإذا فهمنا المعادلة بين سعر العملة مقابل الدولار وبين ارتفاع أو هبوط قيمة الصادرات في البلاد المستوردة سيتبين لنا بوضوح مدى خطورة انخفاض الدولار على الدول الصناعية المصدرة، ومدى فائدة ذلك للاقتصاد الصناعي الأمريكي وتأثيره الواضح في الصادرات.

وهذه المعادلة بسيطة للغاية، ولشرحها بشكل مبسط سنأخذ مثالاًواحداً، فلنفترض أن سعر دواء معين تم انتاجه في احدى دول اليورو هو (50) خمسون يورو، وأن الولايات المتحدة تنتج دواءً بديلاً له وكانت قيمته قبل انخفاض الدولار مقابل اليورو (مثلاً اليورو = 1.25 دولار)، فإن قيمة الدواء الأمريكي ستكون قريباً من (62.50) اثنين وستين دولاراً، ثم انخفض الدولار مقابل اليورو ليصبح (اليورو = 1.50 دولار) فعندها سيصبح سعر البديل الأمريكي للدواء أرخص من سعر الدواء الأوروبي خاصة في الدول التي تربط عملتها بالدولار، والذين يقيمون الصادرات إليهم بالدولار حتى وإن بيعت باليورو أو بالين الياباني، وفي المثال السابق ستكون قيمة الدواء الأوروبي (50 × 1.50= 75 دولاراً) بينما يبقى سعر البديل الأمريكي (62.50) اثنين وستين دولاراً ونصف الدولار، أي أرخص من من البديل الأوربي بـ (12.50) اثني عشر دولاراً ونصف!

وهذا يعني وبكل بساطة أن تلك الدول المستوردة ستفضل شراء البديل الأمريكي للدواء بدلاً من الدواء الأوربي المرتفع الثمن، وبالتالي سيزيد الطلب على البديل الأمريكي ويقل الطلب على الدواء الأوربي، ويمكن أن تقيس هذا المثال على جميع المنتجات، بدءاً من الطائرات المدنية وحتى السيارات وقطع الغيار والمواد التحويلية الأولية والمواد الغذائية الخ الصادرات الصناعية.

وهذا هو عين السر الذي يعطي الصادرات الصينية القدرة الهائلة على الانتشار، فالعملة

الصينية الغير مرتبطة بالدولار وذات القيمة المتدنية والتحكم الحكومي المحكم تجعل من الصادرات الصينية الأرخص بين الصادرات العالمية، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة وأوروبا تضغطان على الصين لرفع قيمة عملتها اليوان حتى يقللوا من القدرة التنافسية العالية لصادراتها.

والمراد من هذا المقال بالإضافة لشرح هذه الآلية التي قد تغيب عن الكثير أن أقول بأن كل ما يقال من أن "الدولار القوي" والتصريحات الأمريكية من غيثنر وغيره بأن الولايات المتحدة تتطلع إليه ليس المقصود منه الدولار القوي في قيمته بل المقصود منه "الدولار القوي الكاسح" للقدرة التنافسية لصادرات الدول الصناعية، لتثبت لنا أمريكا للمرة المليون بعد المليار بأنها كيان اقتصادي جشع أناني حمائي استحواذي، لا صلة له البتة بالقوانين التنافسية النزيهة التي يتغنى بها في منظمة التجارة العالمية.

ولنعلم أن القوم يحاولون بكل ما أوتوا من قوة أن ينتشلوا اقتصادهم في خطوات جادة وعملية وأراها مثمرة إلى حد ما، خصوصاً أن سعيهم للانسحاب من أفغانستان والعراق ينصب في هذا المنحى، وهي وإن رآها البعض خطوات تدل على الهزيمة فيعتبرها العبد الفقير بأنها هزيمة مرحلية ليس إلاّ، وخطوات تكتيكية لإنقاذ الاقتصاد والمكانة الأمريكية في العالم، وتدل على ذكاء وحنكة لدى الديموقراطيين كان الجمهوريون في أشد الحاجة إليها.

والعلم عند الله إن استمر وضعهم على ما هو عليه من خطوات تكتيكية عسكرية واقتصادية فستطول الحرب بيننا وبينهم أكثر مما توقع الكثيرون منا، ولأجل هذا فلابد من توطين أنفسنا على حرب طويلة الأمد، ودين الله غالب.

والحمد لله رب العالمين،،،
أخوكم